فلسطين 2030

عقدٌ من الوضوح والتجديد

مسح التحولات في دوائر التأثير الثلاث: إسرائيل والإقليم والعالم

مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي

حزيران 2020

Oxford Research Group
Strategic Peacebuilding Programme

مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي
PALESTINE STRATEGY GROUP

EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

EU Peacebuilding Initiative

PalThink
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية

MADAR

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

Cover image: PalFest 2016 / Flickr Creative Commons

إخلاء المسؤولية: *"تم إنتاج هذه الوثيقة بدعم مادي من الاتحاد الأوروبي و وزارة الخارجية النرويجية، وهي مسؤولية مجموعة فلسطين للتفكير الإستراتيجي بالشراكة مع مجموعة أكسفورد البحثية ومدار وبالثينك وإعلام، ولا يمكن اعتبار انها تحت أي ظرف من الظروف تعكس موقف الاتحاد الأوروبي. الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء مجموعة فلسطين للتفكير الإستراتيجي ولا تعكس بالضرورة آراء الشركاء الآخرين".*

ملخّص تنفيذي:
فلسطين 2030 - عقدٌ من الوضوح والتجديد

هذا التقرير ليس الأول من نوعه الذي تنشره مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجيّ. لأكثر من عقد، تجمع فلسطينيين من كافّة مناحي واقعنا المجزأ - في فلسطين (الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة)، وفي الداخل، وفي فضاء اللجوء ، وفي الشتات. على مدار سنوات، استكشفنا في دراستنا، وأكّدنا في نقاشاتنا، كما وأبلغنا في تقاريرنا السابقة عن المعالم الرئيسية للنضال الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال والعودة.

مدخل

كنا قد حذرنا منذ العام 2008 من الفشل التام لاتفاقيات اوسلو لعمليّة السّلام التي احتكرتها الولايات المتّحدة، وذلك قبل أن يتمّ دفنها بزمنٍ. وقد طرحنا في العام 2011 الحاجة إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى أصلها، إلى الأمم المتحدة، ومحاسبة إسرائيل أخيرًا، وكذلك تقييد الدول بالتزاماتها بموجب النظام العالمي القائم على القوانين التي أنشأتها. كما عرضنا في العام 2017 كيفية التشبيك والتنسيق بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، كل بطريقته، بمواجهة دولة إسرائيل القمعيّة.

يُعد هذا التقرير تتويجا لثلاث سنوات من العمل، والتي امتدّت من عام 2017 إلى عام 2020، وهي الفترة التي كان خلالها جميع أطراف الصراع في حالة تغير. هذه الأهداف المتحركة وتأثيرها على فلسطين هي ما يحاول هذا التقرير الوقوف عند تحليله. المجالات الثلاثة التي نركز عليها هي: إسرائيل، الإقليم والمجتمع الدولي. وقد استند البحث الذي أحاطّ هذا الجهد على أوراق بحثية متخصصة. كل ورقة تمت مناقشتها بشكل مفصّل ومعمّق في سياق شَمَل فلسطينيين من كافّة أماكنهم الجغرافية - فلسطين والداخل وفضاء اللجوء والشتات.

1. التغييرات البنيوية

بدأ العام 2020 بإعلان البيت الأبيض عن رؤيته لمستقبل فلسطين وإسرائيل: «السلام لأجل الازدهار: رؤية من أجل تحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي». كان حدث ما يسمى ب «صفقة القرن» حدثًا طال انتظاره واستلزمَ انعكاسًا رصينًا لتفاصيله وآثاره. تنظر مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي (PSG) إلى «الصفقة» كدليل جليّ على الخطط الإسرائيلية طويلة الأمد، بالتواطؤ المطلق مع حليفتها الولايات المتحدة، لكنها افتقرت إلى الدعم الدولي، باستثناء عدد قليل من الحكومات اليمينية السياسية الدوليّة الهامشية.

تشكّل «الصفقة» الأمريكية تهديدًا وجوديًا على المشروع الوطني الفلسطيني. تهديدًا بتصفيته. توقّع أولئك الذين أعدوا الوثيقة الأمريكية أنه رغم الاحتجاجات الأولية، سوف يذعن المجتمع الدولي لهذه الخطة، وسوف يقبل الفلسطينيون بالهزيمة السياسية مقابل مكاسب اقتصادية.

في الوقت الذي كان الهدف من ورائه ترجيح كفّة الجانب الإسرائيلي بشكل مطلق، ومساندة إدارة ترامب واليمين الإسرائيلي انتخابيًا، أعاد إعلان "الصّفقة" فلسطين إلى رأس سلم الأولويات العالمية

الرد الاستراتيجي الفلسطيني في هذا التقرير بعنوان «فلسطين 2030» هو رفض «الصفقة» الأمريكية برمتها.

في ضوء كل ما لحق بالشعب الفلسطيني منذ عام 1948، والذي بلغ ذروته في هذا العدوان الأمريكي-الإسرائيلي الأخير على فلسطين والفلسطينيين أينما كانوا، تؤمن مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي أن العقد القادم هو عقد الوضوح بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة والأطراف المشاركة، وعقد تجديد لفلسطين وشعبها ونضالها.

يمكننا، كفلسطينيين، أن نرى إلى ما أعلن عنه من تفاصيل وإلى «العروض الدعائية» التي رافقت إعلان «الصفقة» كمحاولة أخرى لتصفية المشروع الوطني الفلسطيني. إنها محاولة سياسية وإعلامية كبرى لضرب إيمان شعبنا بعدالة قضيته وباحتمالات إحقاق حقوقه، التي بذل من أجلها تضحيات جسامًا. مع هذا، نقترح باعتبار موجة النشاط السياسي الأخيرة هذه فرصة بالعودة بقوّة إلى تجربتنا التاريخية في الصمود والثبات واستعادة العافية الوطنيّة والطاقة الدولية لفلسطين إقليميًا وعالميًا. في الوقت الذي كان الهدف من ورائه ترجيح كفّة الجانب الإسرائيلي بشكل مطلق، ومساندة إدارة ترامب واليمين الإسرائيلي انتخابيًا، أعاد إعلان «الصّفقة» فلسطين إلى رأس سلم الأولويات العالمية.

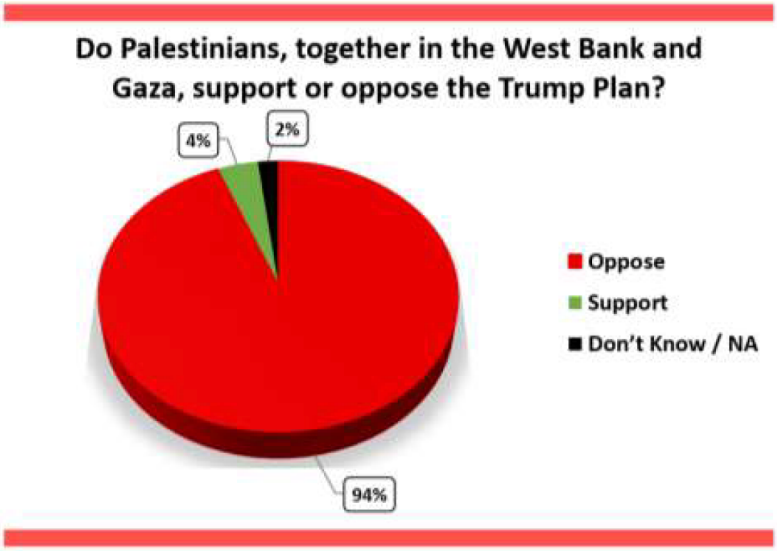

Source: Poll taken from 5-8 February 2020 by Palestinian Center for Policy and Survey

الاستنتاج من هذه الجهود هو أنه وبالنظر إلى توازن القوى الراهن، ثمّة نقص في السبل الفعالة لتحقيق الاستقلال الوطني على الفور، ودولة فلسطين المتأسسة على حدود عام 1967 وحل عادل لقضية اللاجئين كما تنص عليه قرارات الأمم المتحدة.

وخلص الجهد إلى أنه في ضوء المتغيرات الحاصلة في إسرائيل والمنطقة والعالم، فإن العقد المقبل سيعزز الوضوح الذي طفا على السطح من قبل جميع أصحاب المصلحة بينما يتمّ الدفع قدمًا ب: الاستقلال والحرية **أولاً**، وتوحيد

توحيد وتجديد السياسة الوطنية الفلسطينية بشكل واقعيّ، بكافة أشكالها من أجل التعريف جماعيًا بالطريق قدما

1949-1967
de facto borders

2020 US Administration's
"Deal of the Century"

وتجديد السياسة الوطنية الفلسطينية بشكل واقعيّ، بكافة أشكالها، **ثانيًا**، من اجل التعريف جماعيًا بالطريق قدما. هذه الاستراتيجيات مجتمعة تمتلك القدرة على إعادة تعريف حق تقرير المصير للفلسطينيين بشكل كبير، وكذلك إعادة النظر بشكل منهجي في نموذج الاحتلال العسكري بأكمله كمؤطّر لنضالنا.

فيما يلي أهم ما خلصت إليه النقاشات والتفكير الاستراتيجي فيما يتعلق بالمستويات الثلاثة التالية المتواجدة قيد البحث والدراسة:

فلسطين وإسرائيل

حسم الجانب الإسرائيلي أمره بشأن تكريس الوضع القائم في فلسطين التاريخية بين البحر والنهر، مما ساهم في ادامة وتعزيز الوضع الراهن وعمق استعمار اسرائيل وسيطرتها واستحواذها على الأراض الفلسطينية بالقوة. وقد تجسد ذلك في اتفاق حكومة «الوحدة الوطنية» الإسرائيلية التي أدت اليمين في أيار عام 2020. وقد تجمّعت هذه الحكومة الإسرائيلية الجديدة على أساس سياسي يتضمن شروطاً لضم المزيد من أراضي الضفة الغربية المحتلة وبسط «السيادة» الإسرائيلية بحيث يكون نهر الأردن هو الحدود الشرقية لإسرائيل. كل هذا يحدث على خلفية السياسة الإسرائيلية المستمرة المتمثلة في حصار الفلسطينيين وإغلاقهم في معازلهم وإقامة المزيد من الأسوار وتقطيع أوصال الأراضي والمجتمع الفلسطينيين.

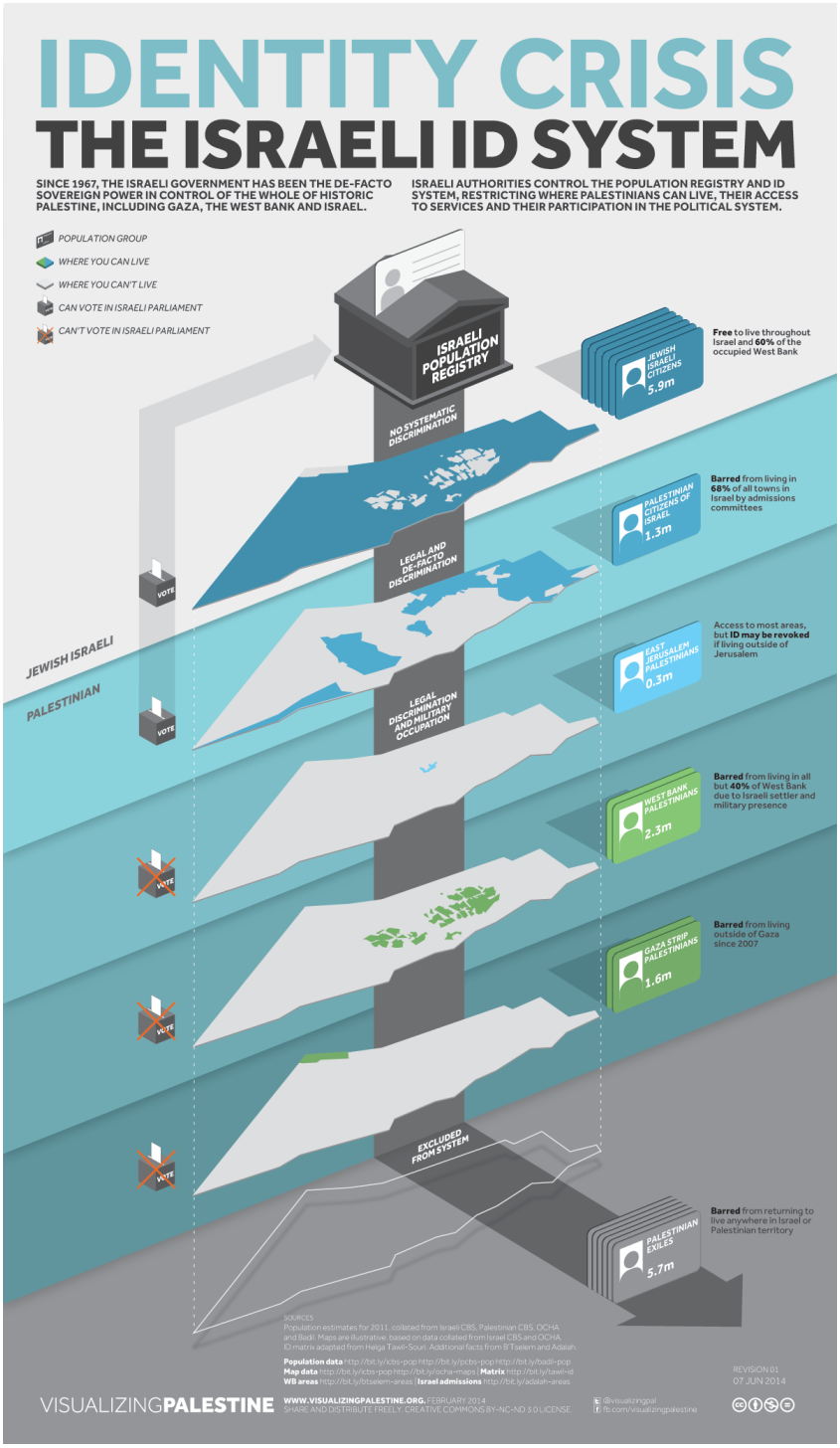

في نهاية عام 2018 ، شرّع البرلمان الإسرائيلي قانون اساس إسرائيل «الوطن القومي للشعب اليهودي». ينص هذا القانون على أن «حق تقرير المصير في إسرائيل هو حصريا للشعب اليهودي». يمنح القانون أفضلية وامتيازا خاصا لليهود في مناطق سيادة القانون الإسرائيلي مقابل أي مجموعة سكانية أخرى ، مهما كان تعدادها. في المدى المنظور، قد يكون هذا القانون نذيرًا بخفض مكانة المواطنين الفلسطينيين في «الداخل»، من رُتبة مواطنين يتمتعون بالحقوق ومساواتها بمكانة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة – مجرد تابعين تحت الحكم و «السيادة» الإسرائيليين. على

هذا النحو، تقوم إسرائيل بتكريس نظام سياسي يقوم على التمييز الصارخ والفصل العنصري، وتشرع لها علنا.

ضمن هذه التطورات الهامة ثمة تحولان يحدثان في إسرائيل: 1) انسحاب إسرائيل من الفكرة الليبرالية ومن الديمقراطية الإثنية اليهودية، والتي ضمنت ظاهريًا المواطنة لجزء من الشعب الفلسطيني الذي بقي في وطنه بعد النكبة، بما تعنيه من حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية. النتيجة لهذه التحولات هي أن إسرائيل تتحرك بثبات نحو قلعة يهودية قومجية متعصبة تعيش على أساس العداء لبيئتها الإقليمية ورفض التفاهم أو الحوار معها بأي شكل من الأشكال. 2) انسحاب إسرائيل من اتفاقيات أوسلو والتفاهمات التي أنتجها مسار المفاوضات منذ أوائل تسعينات القرن المنصرم وحتى اليوم. تعبر «صفقة القرن» التي أعلنت عنها الولايات المتحدة، بشكل صريح عن التخلي الإسرائيلي من جانب واحد عن قرار التقسيم ضمن نطاق تسوية تفاوضية مع الفلسطينيين، كما أقرتها الأمم المتحدة في خطة التقسيم لفلسطين عام 1947. كما أنها تشير إلى تحول إسرائيل إلى فرض «السيادة» من جانب واحد، دون تفاوض، على فلسطين التاريخية بين البحر والنهر. هذه التحولات تضع إسرائيل في حالة صراع ، ليس فقط مع فلسطين، ولكن مع العالم العربي والمجتمع الدولي بأسره.

استشرفت مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي، في نقاشاتها وتقاريرها السابقة، هذه التحولات على المستوى الجغرافي والديمغرافي والسياسي. شاهدنا بشكل مؤلم ، يومًا بعد يوم ، تفريغ إسرائيل للقدس الشرقية بينما تمزق النسيج الاجتماعي للمقدسيين الفلسطينيين. وبالمثل، كان خنق غزة بلا هوادة، حدث في وضح النهار ليشهده الجميع، ووصل إلى نقطة اعتبرت فيه وكالة تابعة للأمم المتحدة عام 2020 عاما ستكون فيه غزة مكانا «لا يمكن العيش فيه». واليوم، يُفصح عن هذه التحولات من خلال سياسات تدعو إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، متمحورةً حول ما كان معرّفًا بـ «المنطقة C» في اتفاقيات أوسلو، وقضم الدولة الفلسطينية المفترضة، وتركها بلا مضمون ، والتخلص من المدنيين الفلسطينيين في منطقة المثلث في الداخل، عن طريق تحويل الحدود البرية من طرف واحد.

وقضم الدولة الفلسطينية المفترضة، وتركها بلا مضمون ، والتخلص من المدنيين الفلسطينيين في منطقة المثلث في الداخل، عن طريق تحويل الحدود البرية من طرف واحد

فلسطين والإقليم

يتّسم إقليم الشرق الأوسط بالسيولة الشديدة منذ بداية الربيع العربي. هذه السيولة هدمت أو أضعفت مراكز عربية محيطة بفلسطين، مع تداعيات خطيرة فيما يتعلق بعمقها الاستراتيجي ومصادر دعمها. كما أنها قوضت الحضور المركزي للقضية الفلسطينية بحكم تفجر دورات العنف المدمر الذي اندلع في جميع أنحاء سوريا والعراق وليبيا واليمن، تاركة فلسطين وحدها في وجه إسرائيل المرتاحة. تتوافق المصالح الإقليمية أو تتعارض مع المصالح الدولية، الأمر الذي أوجد نظامًا إقليميًا يصعب على فلسطين العمل فيه.

الإقليم منشغل بنفسه وبصراعاته. وبالتالي فقد يتحول سياسياً إلى إقليم غير ودود تجاه

وبالتالي، لا يمكن لفلسطين المراهنة على الإقليم، لأن قضيتها لا تقل أهمية عن خدمتها لمصلحة هذا المحور أو ذاك الصراع في هذه النقطة أو تلك

فلسطين، مما قد يزيد العبء على الواقع الفلسطيني. وبالتالي، لا يمكن لفلسطين المراهنة على الإقليم، لأن قضيتها لا تقل أهمية عن خدمتها لمصلحة هذا المحور أو ذاك الصراع في هذه النقطة أو تلك. من ناحية ثانية، يجب على فلسطين أن تأخذ في الحسبان احتمال تطور نزاعات الإقليم، ووجهة سيرها، والسيناريوهات المحتملة التي قد تنشأ، وبالتالي تطوير قدرتها وجاهزيّتها للتعامل مع هذا المستقبل. رغم ما سبق ذكره، فإن الموجة الثانية من الربيع العربي في لبنان والعراق، على سبيل المثال، وبداية الاستقرار في تونس، بعثت الأمل في فلسطين. هذا الأمل هو الذي سيساعد على تعزيز الإقليم كي ينمو ويكبر، وتنمو وتكبر معه فلسطين.

فلسطين والعالَم

يبدو النظام الدولي مشابهًا للنظام الإقليمي، من حيث السيولة الشديدة نتيجة لاندفاع سيرورات العولمة، التي خلطت تماما خارطة المصالح والموارد والاعتبارات الجيو-استراتيجية، لا سيما بالنسبة للمحاور العظمى. منذ انتهاء الحرب الباردة، كانت هناك زيادة في بروز الرأسمالية النيوليبرالية، التي أصبحت، بمرور الوقت ، أكثر وحشية. لقد تسبب هذا الواقع الجديد في إحداث أعطال جدية في فكرة الديمقراطية والاقتصادات الوطنية، لا سيما في البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية وضعف المراكز. كذلك الأمر فيما يتعلق بتوزيع الثروة داخل الدول وبينها ، وقد أصبح هذا واضحًا جدًا مع ظهور وباء كورونا، الذي اجتاح العالم وشحن العلاقات الدولية بالتوتر الشديد المرشح لتفجير المزيد من الصراعات.

تضيف أزمة كورونا، بدورها، احتمالات أخرى للمنظومة الدولية ، لا سيما أنها فجرت نقاشات وصراعات جديدة ، أو على الأقل كشفتها. وأبرز هذه التحديات هو استغلال الرئيس الأمريكي وإدارته للأزمة لتنفيذ هجمات إعلامية يومية على الصين، ومنظمة الصحة العالمية، ومختلف وسائل الإعلام الأمريكية ، في محاولة منه لتصدير الوباء. ضمن هذه المساحة الرحبة، تنشط محاور متصارعة متوافقة تلتقي أو تتصادم بدورها مع محاور في الإقليم مؤجلة القضايا غير المتفجرة وفق اعتباراتها، كفلسطين مثلا. وبدلاً من ذلك تهتم في المقام الأول بالقضايا التي تهم مصالحها، مثل العراق، أحد أهم مصادر الطاقة، وسوريه وليبيا، أو تركز اهتمامها في «إنجاز» ملفات كبيرة متعلقة بمصالحها المباشرة.

على صعيد آخر ، شهدت الشرعية الدولية ، بوصفها منظومة من الكوابح والأعراف والتفاهمات والقوانين الدولية، تراجعا ملحوظا في التأثير. بعد الحرب العالمية الثانية ، أنجز المجتمع الدولي العديد من المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي أثرت على جميع نواحي العلاقات الدولية في أوقات السلم والحرب. ومع ذلك، يبدو أن القوى المتنفذة، التي تعود إلى الصراعات وتحاول إعادة التموضع ، قد أرجأت العمل بهذه الكوابح وبدأت بالتملص من مسؤولياتها تجاه استحقاقاتها كترجمة حرة لعمل قوى السوق المندفعة إلى آخرها

شهدت الشرعية الدولية ، بوصفها منظومة من الكوابح والأعراف والتفاهمات والقوانين الدولية، تراجعا ملحوظا في التأثير

التي تدك في طريقها كل شيء لا سيما الكيانات المستضعفة. ومن ضمن ما يمكن أن تدكّه أن تقفز عليه حقوق الشعوب ومصالحها وقضاياها حيث يتعارض ذلك مع مصالحها كما تراها. أو كما فعلت «صفقة القرن» عندما اعتبرت فلسطين مسألة يمكن تصريفها ضمن توازنات القوى دون اي اعتبار لأصحابها، ومن خلال غبن حقوقنا الوطنية من جديد.

2. تربية الأمل وصناعة التغيير

إن الالتصاق بضغوط هذه المنظومة الثلاثيّة، الإسرائيلية- الإقليمية - الدولية، ووجهة سَيرها، يعني الاستسلام لليأس وإنزال الراية، يزيد حدّة هذا اليأس بسبب الانقسامات الفلسطينية الداخلية وتدخّل محاور إقليمية لتكريس الوضع القائم في فلسطين. علاوةً على الاعتداءات الإسرائيلية اليومية على الحقّوق الوطنية للشعب الفلسطينيّ. جاءت «صفقة القرن» لتحاول، ضمن إحدى غاياتها، ضرب إيمان الفلسطينيين بحقهم المقدّس في تقرير المصير والسيادة ، فضلاً عن تعطيل ثقتهم بقدرتهم على الصمود، كي يزرعوا في وعيهم الجمعيّ فكرة أنّهم خاسرون في كلّ الأحوال.

في ظل انسداد الأفق أمام تحقيق الاستقلال الوطني وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من خلال عملية المفاوضات، من المهم الحفاظ على التمثيل المركزي والشرعي للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة (ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية). يجب أن يكون هذا بالتزامن مع التمسك بالقانون الدولي كمرجعية سياسية وقانونية. قد تكون عناصر السيناريوهات الثلاثة، التي سنوردها الان، ضرورية من الناحية الاستراتيجية في نقاط مختلفة في النضال المستمر من أجل إدراك الحقوق القومية الفلسطينية، اعتمادًا على الفرص والظروف. لا يتخلى الفلسطينيون ضمن هذه السيناريوهات عن أي من حقوقهم الفردية والجماعية المشروعة كما أنهم لا يقبلون بأن عليهم أن يختاروا من بينها في هذه المرحلة.

نتوقف عند الخيارات (السيناريوهات) الممكنة الثلاثة أمام الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية:

الأول: **خيار ردّ الفعل الموازي** - العودة إلى ما قبل اتفاقيات أوسلو. تبدأ هذه العودة بإعلان الانسحاب الفوري من منظومة أوسلو والالتزامات اللاحقة، نتيجة الانسحاب الإسرائيلي منها، على ما يعنيه ذلك من آثار بنيوية على وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل فورًا. كما سيتضمن التوقف عن العمل باتفاق باريس الاقتصادي وملاحقه، وقطع كافة العلاقات مع الجانب الإسرائيلي وإلغاء مبادرة السلام العربية وصولا إلى سحب الاعتراف بإسرائيل. قد يتطلب ذلك أيضا شمّل حل السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها نتاجًا لمنظومة أوسلو، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بحيث تستعيد منظمة التحرير الفلسطينية دورها الوطني والسياسي باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وعلى قاعدة التجديد الديمقراطي وتشبيب الأطر القيادية. هذا، إضافة إلى خطوات أخرى في هذا الاتجاه تحمّل إسرائيل من جديد-

هذا، إضافة إلى خطوات أخرى في هذا الاتجاه تحمّل إسرائيل من جديد- وليس السلطة الوطنية - المسؤولية كاملة عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما كان الحال قبل أوسلو

وليس السلطة الوطنية - المسؤولية كاملة عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما كان الحال قبل أوسلو ، بصفتها دولة محتلة. وقت كتابة هذا التقرير ، كانت التطورات قد بدأت بالفعل في هذا الاتجاه.

الثاني: خيار بناء الاقتدار وفرض الاستقلال الوطنيّ - يقوم هذا على عقيدة إستراتيجية مفادها أن بالإمكان تحقيق الاستقلال الوطني وتجسيد حق تقرير المصير والعودة خارج إطار عملية التسوية السياسية المتفاوض عليها، وذلك من خلال عملية تراكمية على الأرض وفي السياسة الخارجية، تهدف إلى كبح توسع إسرائيل الاستعماري وبسط الوجود والسيادة الفلسطينية بطرق إبداعية. ويتطلب ذلك إعادة بناء النظام السياسي والمؤسسات الرسمية والوطنية والشعبية الفلسطينية لتخرج من مأزق متطلبات والتزامات العقدين الماضيين، والتي أصبحت جزءًا من استدامة الأمر الواقع، وتتواءم مع عملية فرض الاستقلال والحقوق الوطنية.

ويتطلب ذلك إعادة بناء النظام السياسي والمؤسسات الرسمية والوطنية والشعبية الفلسطينية لتخرج من مأزق متطلبات والتزامات العقدين الماضيين

الثالث: خيار الدولة الواحدة المنزوعة الكولونياليّة- برز حل الدولة الواحدة في مراحل عديدة من تاريخ النضال الفلسطيني. وهو يعود الآن بصيغ متعددة تأخذ بالاعتبار ما استجد في الجغرافيا والديمغرافيا ويقضي بالنضال من أجل دولة واحدة ، من البحر للنهر، والتي تجسد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أساس مبادىء المساواة التامة بين كل المواطنين، تكون الدولة مدنية وديمقراطية مجردة من نزعتها الكولونيالية وتهدف إلى تطبيق مبادىء العدل الانتقالي والتاريخي بما يضمن تعويضا متعدد الأشكال للشعب الفلسطيني وحل عادل لقضية اللاجئين يقوم على أساس الحق في الممتلكات، الحق في التعويض والحق في العودة

3. كل شيء يبدأ بشعب فلسطين

في مواجهة العدوان المادي والمعنوي والخطابي على فلسطين، الذي بلغ ذروةً جديدة خلال «صفقة القرن» واللغة والمناقشات التي روجت لها ، يقف شعبنا راسخا بتجربته التاريخية وحقوقه غير القابلة للتصرف. وهذا يثبت مرة أخرى قدرته الكبيرة وطاقته على تحمل أي أزمة أو صعوبة. لقد أثبت أبناء شعبنا، بوعيهم وتجربتهم، قدرتهم الفائقة على رفض الخطط لإخضاعهم وتهميشهم، وإفشال هذه الخطط بغض النظر عن منفّذها.

إن كل الخيارات المتاحة للفلسطينيين ستعيد الحيوية لفلسطين كقضية شعب وأمة ، مما يجعلها أكثر قدرة على إنتاج وتعزيز وتصدير الأمل لشعبها وللشعوب المتضامنة والدول المعنية بفلسطين. إن إرادة فلسطينية متجددة وواضحة، تتجسد في روح كافّة أشكال المقاومة الفعالة وبناء الأمة، لهي ضرورية للبناء عليها في المجتمعات والدول العربية والأجنبية. ونعني بذلك أنه في هذه المرحلة يجب تشكيل الإرادة الجماعية الفلسطينية من خلال تعزيزها وممارستها. إن الإرادة الجماعية الفلسطينية هي من أهم ما يميّز الشعب الفلسطيني وتوفر الأساس لاستراتيجياتهم لمعارضة المشروع الجديد الذي يهدف الى إخضاعهم وتصفية قضيتهم.

على الرغم من أن الشعب الفلسطيني والنضال يتواجدان في مفترق طرق جدي في الطريق إلى التحرر، فإننا واثقون من أن نضالنا العادل سيشكل مسارات جديدة قدمًا لتحقيق الحرية والاستقلال. ومن المتطلبات الأساسية للحفاظ على نضالنا هو توحيد الجبهة الداخلية والقبول الحقيقي للتعددية في النظام السياسي الفلسطيني.

لدينا ثقة مطلقة في نجاح نضالنا التحريري على المدى الطويل، وفي العدالة المعترف بها عالمياً للقضية الوطنية، وفي الصمود الذي لا يقهر وعزيمة الشعب الفلسطيني. يتطلع تقرير «فلسطين 2030» إلى الأمام بأمل من خلال المساهمة بتواضع في هذا التقرير لتعزيز الدّفع بنضالنا قدمًا.